برلمانيون وقانونيون يجمعون على عدم فاعلية قرار إلغاء حصانة شركات الحماية الأجنبية

بغداد/ وكالات

أجمع ثلاثة من القانونيين والبرلمانيين على عدم فاعلية قرار مجلس الوزراء الأخير بإخضاع شركات الحماية غير العراقية للقانون العراقي من الناحية الفعلية والقانونية.

وفيما رأى صوت برلماني أن مثل هذا القرار يحد من حصانة الشركات الأمنية، اعتبر قانوني أن القرار "مجرد إيهام ليس إلا"، فيما دعا آخر إلى حل الموضوع "وديا" مع قوات التحالف، لكنه قال إن صدور القرار "خير من عدمه"، لأنه ربما يشكل "ردعا" لتلك الشركات.

وقرر مجلس الوزراء، الثلاثاء الماضي، إخضاع الشركات الأمنية غير العراقية والعاملين فيها والمتعاقدين معها من غير العراقيين للتشريعات العراقية ولولاية القضاء العراقي وإلغاء الحصانات الممنوحة لهم.

وأعربت عضوة اللجنة القانونية بمجلس النواب، إيمان الأسدي، عن اعتقادها أن "ما فعلته الحكومة هو الغاء الحصانة وليس الغاء القانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤ الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة، لأن في القانون جزئيات أخرى تتعلق بمميزات هذه القوى العاملة وليست الحصانة وحدها".

وقالت الأسدي إن "القانون ١٧ لسنة ٢٠٠٤ باق لكن جزئية الحصانة هي التي تتحكم فيها الحكومة وفق قرارها في أن تلغيها أو تبقيها." لافتة إلى الحاجة الفعلية "إلى تشريع قانون بديل".

وأضافت الأسدي في هذا السياق أن "وزارة الداخلية أملت البرلمان بإعداد مسودة قانون ورفعها للبرلمان لغرض المصادقة بعد أن طلبنا بإعداد مسودة لغرض الغاء القرار ١٧ لسنة ٢٠٠٤ الذي أصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة".

وأشارت إلى أن "ما ستفعله الحكومة من خلال قرارها هو تحديد فاعلية الشركة، وهي خطوة يمكن وصفها بالقريبة من الإلغاء".

وكانت الحكومة العراقية قد قررت في ٢٤ تشرين الأول الماضي إلغاء قانون يعطي حصانة للشركات الأمنية الخاصة الأجنبية العاملة في البلاد أصدرته عام ٢٠٠٤ سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، والتي كان يرأسها الأمريكي بول بريمر.

وجاءت هذه الخطوة بعد أن أطلقت عناصر من شركة بلاك ووتر الأمريكية الخاصة للخدمات الأمنية النار، في ١٣ أيلول الماضي على مجموعة من العراقيين في تقاطع ساحة النسور بمنطقة المنصور غربي بغداد، فقتلوا ١٧ مدنيا وأصابوا ٢٧ آخرين.

واعترف الجيش الأمريكي بعدها بوقوع الحادث وقيام أفراد الشركة الأمنية بإطلاق النار، واكتفى بالقول إن "الحادث قيد التحقيق".

وبدوره دعا مجلس الوزراء العراقي في اجتماع عقده منتصف أيلول الماضي إلى إعادة النظر في وضع شركات الحماية الأمنية الأجنبية والمحلية العاملة في العراق بما يتناسب والقوانين العراقية.

وكانت سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، التي رأسها السفير الأمريكي بول بريمر بعد دخول القوات التي تقودها الولايات المتحدة إلى العراق في نيسان من العام ٢٠٠٣، شرعت القانون رقم ١٧,.. والذي يجيز عمل الشركات الأمنية الخاصة في البلاد ويحدد عملها .

وطبقا للقانون، فإن أفراد الشركات الأمنية الخاصة العاملة في العراق يكونون بمنأى عن محاسبة القانون العراقي.

من جهته، أشار القاضي رحيم العكيلي، الأستاذ في معهد القضاء العالي ببغداد، إلى عدم قناعته بقرار مجلس الوزراء "باعتباره خطوة لا تقصد الحقيقة بقدر ما تقصد إيهام الناس".

وقال العكيلي "لا اعتقد أن الموضوع مقصود من ورائه الحقيقة، وإذا كانت الخطوة جادة من قبل الحكومة فالهدف منها إيهام الناس ليس إلا.." موضحا أن "الحكومة ليس من صلاحيتها الغاء أي قانون ما لم يشرع قانون لذلك."

وتابع أن "حصانة الشركات الامنية الخاصة حصانة فعلية، والقوات المتعددة الجنسيات حصانتها فعلية أكثر منها قانونية، وأعتقد أن السلطات العراقية غير قادرة على ملاحقة شخص تحصنه القوات الأمريكية بقانون أو بدون قانون".

وأكد العكيلي انه " لا يمكن للسلطات العراقية أن تلاحق قضائيا وتنفيذيا شخصا تحصنه القوات الأمريكية، فالحصانة ليست قانونية، الحصانة فعلية قبل أن تكون قانونية."

وقال "وجهة نظري، حتى وإن ألغى مجلس النواب القانون رقم ١٧ وألغى الفقرة الموجودة في تنظيم الميليشيات فيما يتعلق بالشركات الامنية في القانون ٤٩، فلن يكون بإمكان السلطات العراقية أن تلاحق هؤلاء، لأن القوات المتعددة الجنسيات هي التي تحميهم، والقوات هي صاحبة الصوت الأعلى".

ووصف الباحث القانوني حسين مردان القرار بأنه تأكيد على أن كل أجنبي موجود في العراق لا حصانة فعلية له.

وقال " الأولى هو الرجوع إلى القانون العراقي، ذلك أن قرار الأمم المتحدة ١٥٦٤ لسنة ٢٠٠٤ هو الأساس القانوني لوجود القوات الأمريكية وهو لا يمنحها الحصانة ".

وأضاف "إمكانية ذلك يجب أن تمر عبر حل ودي مع قوات التحالف، لان الحصانة أقرها بريمر للقوات المتعددة الجنسيات والعاملين معها".

واستطرد بالقول أن "عبارة، العاملين معها، عبارة مطلقة وعامة لم يحدد خلالها من هم العاملون مع قوات الاحتلال، وبالتالي فإن قوات التحالف هي التي تحدد من هو العامل معها."

وأوضح الباحث القانوني أن "للقضاء الحق وفق القانون في محاسبة كل الأشخاص، باستثناء البعثات الدبلوماسية بحسب اتفاقيات جنيف حيث لا يجوز توقيف السفير حتى وان قتل مئة شخص". وعقب على صدور قرار مجلس الوزراء بالقول "إن يصدر قرار.. خير من أن لا يصدر، وهناك من يخشى أو يخاف وجود إطار قانوني.."

وأعلنت الخارجية الأمريكية في ٢٠ أيلول الماضي أن حكومتي الولايات المتحدة والعراق اتفقتا على تشكيل لجنة تحقيق مشتركة لفحص القضايا المتعلقة بعمليات الشركات الأمنية الخاصة والتي توفر الحمايات الشخصية لأشخاص تابعين للحكومة الأمريكية في العراق، وذلك على خلفية حادث شركة بلاك ووتر ببغداد.

بوش يعطي تقييماً متفائلاً للوضع في العراق

ساوث كارولاينا/ وكالات

رحب الرئيس الامريكي جورج بوش في اصداره تقييما جديدا متفائلا بشأن الحرب في العراق بانحسار العنف وتراجع عدد القتلى الامريكيين بوصفهما علامة على نجاح عملية تعزيز القوات.

واضاف بوش في تحديث من جانبه بشأن الوضع في العراق ويعد الاكثر تفصيلا منذ الاعلان في ايلول ان تحسن الامن سيسمح بتخفيضات محدودة في القوات "بمساعدتنا يواجه الشعب العراقي.. الارهابيين ويستعيدون بلدهم."

واردف قائلا في حفل للجنود الذين انتهوا من التدريب الاساسي في فورت جاكسون بولاية ساوث كارولاينا ان "المصالحة على المستوى القومي ليست كما كنا نأمل ان تكون عليه بحلول الوقت الحالي."

وادلى بوش بهذه التصريحات بعد يومين من اعلان الحكومة العراقية تراجع عدد القتلى من المدنيين مرة اخرى في تشرين الاول الى ادنى مستوى له هذا العام.

وانعكس هذا في تراجع عدد القتلى في صفوف القوات الامريكية الى ٣٩ في الشهر الماضي وهو ادنى مستوى له منذ آذار ,٢٠٠٦

وسارع بوش لاظهار علامات التحسن الامني في محاولة لاقناع الامريكيين المتشككين بأن استراتيجيته بإرسال ٣٠ الف جندي إضافيين الى العراق هذا العام لتحقيق الاستقرار في بغداد ومناطق اخرى مضطربة ادت الى انخفاض ملموس في العنف.

وقال بوش "استراتيجيتنا الجديدة تدرك انه فور ان يشعر العراقيون بأمان في منازلهم واحيائهم فبوسعهم ان يبدأوا في توفير وظائف وفرص عمل وهذا بدأ يحدث.

"الفساد مازال يمثل مشكلة والبطالة مازالت مرتفعة والتحسن الذي نراه في الاقتصاد العراقي ليس متماثلا في شتى انحاء البلاد. ولكن بوجه عام فالاقتصاد العراقي ينمو بمعدل قوي."

ومازالت هناك تساؤلات بشأن ماذا كان هناك هدوء مؤقت في العنف او انه انحسار دائم بشكل اكبر.

واعترف بوش بأن هناك حاجة لزيادة الجهود لتجاوز الانقسام بالعراق.

ولكن الادارة تأمل بأن تساعد الانباء الطيبة من العراق في وضع ضغوط على الكونغرس الامريكي الذي يسيطر عليه الديمقراطيون لاجازة طلب بوش بانفاق تكميلي على الحرب في العراق وافغانستان.

وتوقفت في الوقت الحالي جهود الديمقراطيين لفرض تغييرات على سياسة الحرب ولكنهم يحاولون توضيح شعورهم بعرقلة ميزانيات الانفاق العسكري.

واعلن بوش في ايلول ان التحسن الامني على الارض جعل من الممكن الموافقة على خفض محدود في عدد القوات.

وقبل بوش اقتراحا من الجنرال ديفيد بتريوس قائد القوات الامريكية في العراق بسحب نحو ٢٠ ألف جندي بحلول تموز ولكنه تحدى نداءات بخفض أكبر.

وستقلص التخفيضات المزمعة حجم القوات التي يبلغ الان ١٧٠ ألف جندي الى نفس المستويات التي كانت عليها تقريبا قبل ان يأمر بوش بزيادة عدد القوات.

وتظهر استطلاعات للرأي ان معظم الامريكيين يعارضون استراتيجية بوش في العراق وانهم يريدون انسحابا اسرع للقوات الامريكية.

البحرية الأمريكية تجري مناورات في مياه الخليج

المنامة/ وكالات

بدأت البحرية الأمريكية سلسلة من المناورات العسكرية في بحر الخليج تحت إمرة الأسطول الخامس المتمركز في مملكة البحرين، وتستمر خمسة أيام، فيما قد يعتبر استعراضا لعضلات واشنطن قبالة سواحل إيران.

واوضح بيان من الأسطول الخامس ان البحرية الأمريكية أجرت مناورات تهدف لاستعراض مجموعة واسعة من قدراتها، بما في ذلك عمليات المساندة والإغاثة من الكوارث.

وكانت المناورات قد انطلقت في الأول من الشهر الجاري بتدريبات تتعلق بالرد والاستجابة للكوارث شاركت فيها القوات البرمائية والجوية والمسعفين في بحر الخليج.

وقال قائد العمليات جاي تشامبرز "السيناريو يشكل تحديا، إلا أنه يهيئنا للأحداث الحقيقية."

وأضاف أن المناورات مصممة للتدريب وتقييم قدرات الأسطول للخدمة والاستجابة عقب وقوع كارثة طبيعية، كما أن التدريبات التي ستستمر خمسة أيام، هي لضمان أن الأسطول الخامس قادر على الاستجابة لأية كارثة في المنطقة، وتأتي كجزء من التزام الولايات المتحدة تجاه سكان هذه المنطقة.

الجدير بالذكر أن مسؤولا إيرانيا رفيعا في الحرس الثوري الإيراني، كان قد أكد الاثنين الماضي، أن قوات البحرية مستعدة لشن مهمات انتحارية لمحاربة قوات العدو في الخليج، كما يمكن ان تعوق الملاحة عند مضيق هرمز، وفق ما نقلته عنه وكالة أنباء "فارس" شبه الرسمية.

وقال علي فدوي قائد سلاح البحرية في الحرس الثوري "عند الضرورة، سنستعين بعناصر تسعى للاستشهاد وسنكون شعب عاشوراء" وفق ما نقلته الوكالة عنه.

وأشار إلى أن هذه القوات تقوم بعدد من العمليات لتطوير قدرات المتطوعين القتالية في حرب بحرية.

تصريحات المسؤول العسكري الرفيع تأتي في ذروة التصعيد بين بلاده والولايات المتحدة الأمريكية على خلفية البرنامج النووي للجمهورية الإيرانية الإسلامية.

وكانت الإدارة الأمريكية أعلنت الأسبوع الفائت أنها ستفرض عقوبات مشددة ضد قوات الحرس الثوري الإسلامية وقوات القدس وهي نخبة وحداته، والتي تصنفها واشنطن ضمن المنظمات الراعية للإرهاب، وضد عدد من المصارف والشركات الإيرانية.

الجدير بالذكر أن البحرية الإيرانية كانت قد اعتقلت في بداية هذا العام بحارة بريطانيين بحجج انتهاك مياهها الإقليمية، لتعود وتفرج عنهم بعد إجبارهم على تقديم اعتذار بثه التلفزيون الإيراني.

الجيش الامريكي يستبدل عجلات الهامفي بعجلات جديدة كاسحة للالغام

بغداد/ وكالات

كشف الجيش الامريكي امس عن استخدامه لاول مرة لجيل جديد من العجلات المدرعة الكاسحة للالغام خلال عملياته القتالية في العراق.

وذكر تقرير للجيش الامريكي انه حقق "تطورا عاليا جدا وسيطرة ثابتة" في صناعته لجيل جديد من المركبات القتالية (كاسحة كمائن الألغام) التي تعمل للمرة الأولى في العراق.

وطبقا للتقرير فقد تم تصنيع نوعين من كاسحة الالغام هذه حيث يحمل النوع الاول ما يصل الى ستة جنود وسيحل محل مركبة (الهامفي) والنوع الثاني هي اطول من النوع الأول ويمكن ان تحمل طاقما من عشرة جنود.

وقال انه على الرغم من الاختلاف بين المركبتين فانهما معا يحملان نفس الأفكار حول كيفية توفير الحماية للجنود في القتال.

واوضح انه تم تدريب الجنود تدريبا مكثفا حول كيفية تشغيل وصيانة وقيادة هذه المركبات قبل ان يتم تسليمها الى الوحدات للاستخدامات اليومية.

وقد تم تصميم المركبات الجديدة لتكون مريحة وتوفر كل الوسائل المأمونة والفعالة لتسيير دوريات الجنود وتوفير الامن للقوافل والمهمات في جميع انحاء العراق.

وقال انه كلما تزايد وصول هذه الشاحنات الى مسرح العمليات قامت بدور كبير وحيوي في توفير الأمن والاستقرار لشعب العراق موضحا انه من المقدر ان يصل عدد هذه المركبات الى سبعة الاف مركبة عاملة في العراق بحلول اوائل الصيف المقبل.

وقد تم ارسال معظم هذه المركبات الى الوحدات الاكثر حاجة اليها والمناطق الاكثر تهديدا وستبدأ بأخذ أماكنها لتحل محل مركبات الهامفي باعتبارها تمثل معيارا جديدا للمركبات الخاصة بالجيش الامريكي.

الجدير بالذكر ان معظم خسائر الجيش الامريكي في العراق ناجمة عن انفجارات العبوات الناسفة في شوارع بغداد والمدن العراقية الاخرى.